الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة الثامنة عشرة | 1 يوليو 2025 م | 6 محرم 1447 هـ | الثلاثاء | No. 5215

عبر تعديلات جديدة على القانون رقم (106) لسنة 2013

الفصام : الكويت حريصة على تعزيز إطارها التشريعي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يعاقب بغرامة لا تقل عن 10000 دينار ولا تزيد على 500000 كل من يخالف قرارا صادرا استنادا إلى المادة 25 من القانون رقم 106 لسنة 2013

التعديل يمنح اللجنة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ضمن صلاحيات أوسع في تطبيق العقوبات المالية المستهدفة

توقيع الغرامات على المخالفين ونشر القائمة الوطنية المتضمنة الأفراد والكيانات المصنفين محليا ضمن قائمة الإرهاب

وزيرة المالية نورة الفصام

أكدت وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار المهندسة نورة الفصام أمس الاثنين حرص دولة الكويت على تعزيز إطارها التشريعي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر تعديلات جديدة على القانون رقم (106) لسنة 2013.

وقالت الوزيرة الفصام في بيان صحفي صادر عن الوزارة بمناسبة صدور مرسوم بقانون رقم (76) لسنة 2025 الذي نشر في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) ان تعديل بعض أحكام القانون رقم (106) لسنة 2013 خطوة تعكس تكامل الجهود الحكومية بتعزيز الإطار التشريعي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأوضحت أن مجلس الوزراء وافق في اجتماعه المنعقد 17 يونيو الحالي على مشروع المرسوم بقانون المعدل في خطوة تعكس التزام دولة الكويت بتعزيز الإطار التشريعي المعني بمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب ورفع مستوى فعالية الاستجابة الوطنية بما يتماشى مع متطلبات مجموعة العمل المالي (FATF) والمعايير الدولية ذات الصلة.

وأفادت بأن مرسوم القانون الجديد يتضمن تعديلين رئيسيين هما: - مادة أولى: تستبدل المادة (25) من القانون رقم (106) لسنة 2013 بنص جديد هو: "يصدر مجلس الوزراء بناء على توصية من وزير الخارجية القرارات اللازمة لتنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بالإرهاب وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل".

وأضافت أن القرارات التنفيذية الصادرة تسري بناء على ما تقدم ووفق قرار مجلس الأمن رقم 1373 لسنة 2001 اعتبارا من تاريخ صدورها وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد نشر أو إتاحة هذه القرارات وقواعد التظلم منها موضحة أن اللائحة تبين قواعد الإذن بالإفراج عن مبالغ محددة أو قيم معينة من الأموال أو الأصول الأخرى المجمدة لتغطية النفقات اللازمة للمعيشة وغيرها من الالتزامات المالية بالإضافة إلى قواعد إدارة الأموال والأصول والتصرف فيها.

- مادة ثانية: تضاف إلى مواد القانون رقم (106) لسنة 2013 المشار إليه مادة جديدة برقم (33 مكررا) تنص على أن "يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تزيد على خمسمائة ألف دينار كل من يخالف قرار صادر استنادا إلى المادة (25) من هذا القانون وذلك عن كل مخالفة" وأن "لا تخل العقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة بالجزاءات والتدابير التي يجوز للجهات الرقابية توقيعها على المؤسسات المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة وفقا لأحكام المادة (25) من هذا القانون".

وذكرت الوزارة أن هذا التعديل يأتي في سياق جهود اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولتعزيز جهود الكويت بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الصادرة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وبينت أن هذا التعديل يمنح اللجنة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ضمن صلاحيات أوسع في تطبيق العقوبات المالية المستهدفة بما يتماشى مع متطلبات مجموعة العمل المالي خصوصا فيما يتعلق بإلزامية تجميد أصول الأفراد والكيانات المدرجين على القائمة المحلية فور صدور القرار.

وأشارت إلى أن التعديل يتيح أيضا توقيع الغرامات على المخالفين وكذلك نشر القائمة الوطنية المتضمنة الأفراد والكيانات المصنفين محليا ضمن قائمة الإرهاب على الموقع الرسمي للجنة مما يعزز الشفافية واستيفاء للمعايير الدولية ذات صلة كما تؤكد هذه التعديلات التزام دولة الكويت الراسخ بمكافحة الجرائم المالية وتعزيز أمنها واستقرارها بالاضافة إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية بهذا الصدد

وزارة المالية تطلق اللائحة التنفيذية لضريبة الكيانات متعددة الجنسيات ضمن رؤية كويت 2035

تماشيا مع رؤية "كويت 2035" الرامية إلى تنويع مصادر الدخل وتحقيق الاستدامة المالية، أعلنت وزارة المالية عن صدور القرار الوزاري رقم "55" لسنة 2025 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم"157" لسنة 2024 المتعلق بضريبة مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات "MNEs " والتي تشمل استحداث ضريبة الحد الأدنى المحلية التكميلية "DMTT "وذلك توافقا مع متطلبات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD "ضمن الركيزة الثانية.

وتهدف اللائحة الجديدة إلى تفسير وتوضيح أحكام القانون وتحديد الاجراءات وآليات التطبيق إلى جانب تعزيز الشفافية وتوفير فهم واضح للجهات المعنية بما يتماشى مع السياسات والمعايير الدولية في هذا المجالوأكدت وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار المهندسة نورة سليمان الفصام أن إصدار هذه االلائحة يمثل محطة رئيسية في مسار الاصلاح الاقتصادي لما لها من دور في توفير بيئة استثمارية عادلة وتعزيز العدالة الضريبية مشيرة إلى أن التشريع الجديد يعكس التزام الكويت بتحقيق التوازن المالي وتنويع الإيرادات بعيدا عن الاعتماد على القطاع النفطي.

وأضافت أن التقديرات ألاولية تشير إلى أن الإيرادات السنوية المتوقعة من هذه الضريبة قد تصل إلى نحو 250 مليون دينار كويتي، مما يعزز من قدرة الدولة على بناء اقتصاد مرن ومستدام في مواجهة التحديات المستقبلية. وأعلنت الوزيرة أن الوزارة بصدد تنظيم عدد من ورش العمل التوعوية خلال الفترة المقبلة بهدف تسهيل تطبيق القانون وشرح تفاصيل اللائحة التنفيذية للجهات المعنية والمختصين سيعلن عنها في حينه.

جمعيتها العمومية أقرت جميع البنود

«المحاسبين»: إطلاق المعيار الخيري وحماية المهنة من الدخلاء

العثمان : نجاح لافت في إقامة المؤتمر السنوي والاحتفالية باليوبيل الذهبي

الجلاوي : إقامة 105 برنامجاً استفاد منها 2700 متدرب من مختلف الجهات

صباح الجلاوي متوسطا أعضاء مجلس الإدارة

جانب من الحضور في الجمعية العمومية

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية جمعيتها العمومية العادية، مساء أمس الأول بحضور الرئيس الفخري ورئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الجمعية ، حيث أقرت الجمعية العمومية كافة بنودها .

وبهذه المناسبة، أوضح الرئيس الفخري للجمعية يوسف صالح العثمان أن الجمعية تمكنت من تحقيق العديد من الإنجازات خلال الفترة الماضية ، من أهمها تنظيم المؤتمر الدولي السنوي السابع للمحاسبة والحوكمة والاستدامة بين النظرية والتطبيق والذي شهد حضوراً دولياً وإقليمياً متميزاً ، بالإضافة للحضور المحلي.

تأسيس أكاديمية المحاسبين وتأهيل خريجيها للعمل في القطاع الخاص

تقديم الرؤى الفنية للعديد من التشريعات والقوانين مع التجارة وهيئة الأسواق

وبين أن الجمعية نجحت كذلك في تنظيم احتفاليتها باليوبيل الذهبي برعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد العبد الله وحضور وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل.

ومن جهته ، بين رئيس مجلس إدارة الجمعية صباح مبارك الجلاوي أن الجمعية حققت العديد من الإنجازات من بينها : إعادة هيكلة مركز التحكيم والخبرة ، بإضافة الضريبة والإفلاس حيث يضم المركز نخبة من المتخصصين ، ويهدف المركز لخلق فرص وظيفية لخريجي الجامعات والمعاهد تخصص المحاسبة ، بالإضافة لقيام المركز بتنظيم ندوة حول أهمية قانون الإفلاس بالتعاون مع اتحاد شركات الاستثمار.

واعتماد مركز المحاسبة الإسلامي والذي أطلق مبادرة المعيار الخيري والذي تبنته ودعمته وزارة الشؤون بتجربته على الجمعيات الخيرية ، كما عقد المركز ورشة تعريفية بالمعيار حضره ممثلون عن 13 جهة مختلفة وبتنظيم بين الجمعية ووزارة الشؤون.

وأضاف أن مركز الاعتماد المهني والتصنيف بإنجاز الكثير من المعاملات لغير الكويتيين في الداخل والخارج لاعتماد الشهادات والتصنيف المهني ، حيث يهدف المركز إلى حماية المهنة من الدخلاء وتعزيز دور التصنيف ، كما أطلقت الجمعية أكاديمية المحاسبين ، حيث تم تخريج الدفعة الأولى من الأكاديمية، وتأهيلهم للالتحاق بسوق العمل في القطاعات المختلفة. وقد نظمت الجمعية العديد من البرامج والدورات التدريبية وورش العمل المجانية والتي بلغت 105 برنامجاً بالإضافة لبرامج أكاديمية المحاسبين ، واستفاد منها حوالي 2700 متدرباً يمثلون العديد من الجهات.

وبين أن الجمعية قامت بتوقيع اتفاقيات التعاون مع عدة جهات من بينها : اتحاد شركات الاستثمار وهيئة أسواق المال ووحدة تنظيم التأمين ونقابة الخبراء في وزارة العدل واتحاد المبرات الخيرية وجمعية المحامين الكويتية وكلها تهدف لتعزيز دور المهنة والاستفادة من الخبرات في تقديم خدمات متميزة للأعضاء العاملين والمنتسبين.

ولفت أن الجمعية قامت بتأسيس مكتبة الجمعية بدعم وتبرعات السادة أعضاء الجمعية ، وستكون المكتبة متاحة أمام طلبة الدراسات العليا وطلبة وخريجي الجامعات والمعاهد تخصص محاسبة.

وقد شاركت الجمعية بحضور توقيع اتفاقية التعاون بين اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب وشركة CaseWare العالمية، والتي ستعزز الدور التقني في مهنة المحاسبة والمراجعة لدى الدول الأعضاء في الاتحاد. ولفت أن الجمعية قدمت رؤاها الفنية في العديد من القوانين والتشريعات ذات الصلة بالمهنة .

وأوضح أن من بين الإنجازات التي قامت بها الجمعية التعاون مع وزارة التجارة والصناعة باعتماد توقيع مراقب الحسابات على ميزانيات الشركات للحفاظ على المهنة ومكافحة التزوير.

وقال الجلاوي : تحرص الجمعية على تعزيز دور المرأة في العمل المحاسبي وتطوير المهنة ، اتساقا مع رؤية الدولة الرامية لتمكين المرأة في جميع المجالات وتأكيداً للدور الذي تقوم به المرأة في العمل الاقتصادي على المستوى الحكومي أو القطاع الخاص.